سعر برميل النفط الكويتي يرتفع إلى 65.76 دولار

ارتفع سعر برميل النفط الكويتي 40 سنتا في تداولات أول امس الجمعة ليبلغ 76ر65 دولار مقابل 36ر65 دولار للبرميل في تداولات الخميس الماضي وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية.

وفي الاسواق العالمية أغلقت عقود خام القياس العالمي مزيج جلسة امس منخفضة 93 سنتا لتبلغ عند التسوية 74ر64 دولار للبرميل وتراجعت عقود خام القياس الأمريكي غرب تكساس الوسيط 96 سنتا لتسجل عند التسوية 47ر58 دولار للبرميل.

أشار إلى وجود مقترحات شعبوية تهدد استدامة اقتصاد البلد

«الشال»: نضوب قريب لأصول الاحتياطي العام السائلة

قال تقرير الشال الأسبوعي الصادر عن الإصلاح والإدارة العامة ، أنه لم يعد الإصلاح المالي والاقتصادي هو المبتغى أو الأمل، وإنما أقصى الطموح بات العمل على وقف تدهور الأوضاع، وفي أحسن الأحوال إبقائها على ما هي عليه من أجل الحفاظ على إمكانية وأمل في إصلاح في المستقبل لو حدث وتغير نهج الإدارة العامة. فالنهج الحالي للإدارة العامة، حكومة وغالبية أعضاء مجلس الأمة، لا يرتقي إلى ما هو أفضل من إدارة شركة مناخية، حيث أصبحت المراهنة هي فقط على ديمومة الإدارة، ومكاسب النواب، إفشال أي استجواب بات يشتري بحاضر ومستقبل موارد البلد، وبوظائفها وخدماتها من دون حق.

في الوقت الذي هبطت فيه أسعار برميل النفط الكويتي من أعلى مستوى لها خلال الربع الأول من السنة المالية الحالية والذي بلغ 73.51 دولار أمريكي للبرميل في 26 أبريل إلى نحو 60.97 دولار أمريكي في 14 يونيو الجاري، ليرتفع إلى 65.17 دولار أمريكي في 21 يونيو بسبب سخونة الأحداث الجيوسياسية، أي فقد نحو 11.4% من أعلى مستوى بلغه وبعد دعم مؤقت من سخونة الأحداث السياسية لتلك الأسعار والتي طالت تهديد صادرات النفط. وفي الوقت الذي صدر في الكويت أكثر من تحذير معلن بنضوب قريب لإصول الاحتياطي العام السائلة، تدفقت مقترحات شعبوية تهدد استقرار واستدامة اقتصاد البلد، وتهدد مستقبل الضمان الاجتماعي لمتقاعديه. ففي مقابل إفشال اكتمال قائمة طالبي طرح الثقة بوزير المالية وانسحاب عاشر النواب الموقعين في الاستجواب السابق، امتد التعدي ليشمل ادعاءات حول قبول الحكومة بمقترحات قد تقوض ملاءة واستدامة صناديق التأمينات الاجتماعية المستفيد فيها حالياً نحو 135 ألف مواطن، وعددهم إلى ازدياد،

ونحن بانتظار ثمن إفشال الاستجواب الحالي بعد تقدم 10 نواب بطلب لطرح الثقة.

بيع المستقبل يأتي من إدعاء بوعد من الحكومة بتعويض أي عجز ناتج عن إسقاط أو خفض فوائد قروض المتقاعدين من الخزينة العامة، في الوقت الذي تعرف فيه الحكومة أن العجز الاكتواري يبلغ نحو 12 مليار دينار كويتي، وأن استدامة المالية العامة نفسها مكان شك، وأن العجز الحالي ما بين سعر التعادل الرسمي للموازنة البالغ 80 دولار أمريكي للبرميل وآخر سعر لبرميل النفط الكويتي في شهر يونيو الجاري، بحدود 20%، والأسعار إلى هبوط، وأن ذلك العجز لا يأخذ في الاعتبار النفقات العامة من خارج الموازنة. وأمام تهديد حقيقي وخطر لارتفاع مضطرد للبطالة السافرة القادمة لا محالة، وتدفق 20 ألف قادم جديد إلى سوق العمل سنوياً، تتم مناقشة احتمال صرف راتب من دون دوام للمتزوجة. والحكومة إن صدق الإدعاء في الحالتين تمنح ما لا تملك، فليس من حقها العبث بمستقبل معظم المتقاعدين لشراء ديمومتها أو ديمومة أي وزير ضمنها، والأموال المقتطعة هي أساساً من أموال معظم المتقاعدين الآخرين الذي لم يقترضوا أو القادمين إلى التقاعد. وهي لا تملك منح ما سوف تعجز حتماً عن مواجهته بزيادة أعباء المالية العامة إذا كنا نؤمن بأولوية ديمومة الدولة، والحكومة ومجلس الأمة ليسا سوى سلطة إدارية مسئولة عن حقبة زمنية قصيرة، وواجبهما تسليم الأمانة –أي البلد– بوضع أفضل من حالها عند توليهما مسئولية إدارتها.

تمر الكويت في حقبة، هدفها المعلن هو بناء «كويت جديدة»، وكويت جديدة يفترض أن تعني حشد كل قوى العقل وراء المتاح من موارد بشرية وغيرها واستخدامها الاستخدام الصحيح لضمان ديمومة مستقرة للبلد. والقلق، وهو قلق حقيقي، هو حول حالة البلد حالما تتغير الإدارة العامة الحالية ويحل مكانها من يأتي بعدها، فالوضع البائس للبلد حينها سوف يؤدي إلى عجز أي إدارة قادمة عن الإصلاح، مهما بلغت حصافتها.

مؤسسة البترول تعتمد هدفا مناقضا تماما لرؤية «كويت 2035»

إيرادات النفط الكويتي ستفقد نحو 10 بالمئة من مستواها في 2019

ذكر تقرير الشال الأسبوعي عن التقرير الإقتصادي لمكتب وزير المالية – مايو 2019 : يتناول تقرير وزير المالية لشهر مايو 2019 موضوعات عدة، وسوف نعلق في فقرتنا على موضوع واحد فقط، وهو تطورات أوضاع سوق النفط والتي تؤكد دون أدنى شك عدم استدامة المالية العامة، فالإنفاق إلى ارتفاع حتمي، والإيرادات وأكثر من 90% منها إيرادات نفطية، متناقصة وغير مأمونة.

التقرير ينسب إلى نشرة «ميس» بأن الطلب العالمي على النفط ارتفع ما بين عامي 2018 و 2019 من 98.7 مليون برميل يومياً إلى 99.9 مليون برميل يومياً في عام 2019، أي بزيادة بحدود 1.2 مليون برميل يومياً، والمفارقة أن زيادة المعروض من خارج دول أوبك في عام 2019 بلغت 2.1 مليون برميل يومياً، أي أنها جاءت على حساب فقدان أوبك 900 ألف برميل يومياً. وحتى مع خفض الإنتاج باتفاق أوبك ودول منتجة خارجها، عادت أسعار خام برنت إلى مستوى الـ 60 دولار أمريكي للبرميل إذا استثنينا الارتفاع المؤقت بسبب الأحداث الجيوسياسية، وحتى هذا المستوى المنخفض يسمح بالتوسع في إنتاج النفط غير التقليدي والذي أدى إلى تفوق الولايات المتحدة في حجم إنتاجها على روسيا والسعودية، وأصبحت وفقاً للرئيس الأمريكي لا تحتاج إلا قليلاً لمضيق هرمز. وإيرادات أوبك من النفط والتي بلغت نحو 913.9 مليار دولار أمريكي في سنة 2014 وهي السنة التي انهارت الأسعار في ثلثها الأخير، من المتوقع لها أن تبلغ في عام 2019 نحو 558.2 مليار دولار أمريكي وفقاً للقرير، أي تفقد نحو 39% من مستوى إيرادات 2014.

وفي الكويت والتي باتت تصدر معظم نفطها لآسيا، وأكثر من نصف إيراداتها منه يأتي من أربع دول آسيوية هي كوريا الجنوبية والصين والهند واليابان، ثلاث من تلك الدول –باستثناء الهند– معرضة لهبوط في نموها الاقتصادي في المستقبل بما يؤثر سلباً على مستوى طلبها على النفط. ويقدر التقرير استناداً إلى «ميس» أن تهبط إيرادات النفط الكويتي من مستوى 58.4 مليار دولار أمريكي في عام 2018، إلى مستوى 52.75 مليار دولار أمريكي في عام 2019، أي تفقد نحو 10% من مستواها.

وفي مشروع –كويت –2035، تتبنى الكويت رؤية صحيحة بأن الوقت بات جازماً بضرورة تنويع مصار للدخل بعيداً عن النفط الذي يفقد أهميته ومعها مستوى إيراداته بمرور الوقت، وفي مشروع آخر –مؤسسة البترول الكويتية– تعتمد الكويت هدفاً مناقضاً تماماً بزيادة الاعتماد على النفط وحشد استثمارات ضخمة ومنافسة للمشروع الأول لتحقيق ذلك الهدف. وفي عام 2019 فقط، ارتفعت النفقات العامة للسنة المالية الجارية بنحو 4.7% و9 شهور ضمنها في عام 2019، بينما مقدر لإيراداتها النفطية وفقاً لتقرير مكتب وزير المالية أن تفقد 10% من مستواها في عام 2018. والوضع كما يبدو ليس أكثر من حراج بين جناحي الإدارة العامة على تصفية آنية لحاضر ومستقبل البلد، والثمن بخس جداً، حماية منصب أو مجموعة مناصب معظمها غير مستحق في الأصل.

245.9 مليون دينار أرباح «البنوك» خلال الربع الأول من العام الحالي

ورد في تقرير الشال الأسبوعي عن الأداء المجمع لقطاع البنوك – الربع الأول 2019 ، لقد حقق قطاع البنوك ويشمل 10 بنوك كويتية، خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام الحالي نمواً ملحوظاً في صافي الأرباح مقارنة بالفترة نفسها من عام 2018، إذ بلغت أرباح الربع الأول 2019 بعد خصم الضرائب وحقوق الأقلية نحو 245.9 مليون دينار كويتي، بارتفاع مقداره 17 مليون دينار كويتي أو بنحو 7.4%، مقارنة بنحو 228.9 مليون دينار كويتي للفترة ذاتها من عام 2018. وارتفع الربح التشغيلي للبنوك قبل خصم المخصصات بنحو 17.8 مليون دينار كويتي أو نحو 4.2%، وصولاً إلى نحو 440.6 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 422.8 مليون دينار كويتي، وذلك نتيجة ارتفاع الإيرادات التشغيلية للبنوك بنحو 13.5% أو بنحو 131 مليون دينار كويتي، أي بقيمة أعلى من ارتفاع إجمالي مصروفاتها التشغيلية وبنحو 113.2 مليون دينار كويتي.

واستمرت البنوك الكويتية في تطبيق سياسة حجز المخصصات مقابل القروض غير المنتظمة، فبلغ إجمالي المخصصات التي إحتجزتها في الربع الأول من العام الجاري نحو 139.9 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 165.6 مليون دينار كويتي، أي انخفضت بنحو 25.7 مليون دينار كويتي أو بنحو 15.5%، أي أن غلبة التأثير في ارتفاع قيمة الأرباح الصافية للبنوك كان لإنخفاض مجمل المخصصات.

وبلغت أرباح البنوك التقليدية وعددها خمسة بنوك، نحو 152.1 مليون دينار كويتي ومثلت نحو 61.9% من إجمالي صافي أرباح البنوك العشرة، مرتفعة بنحو 5% مقارنة مع الفترة ذاتها من العام الماضي. بينما كان نصيب البنوك الإسلامية نحو 93.8 مليون دينار كويتي، ومثلت نحو 38.1% من صافي أرباح البنوك العشرة ومرتفعة بنحو 11.7% عن مستواها في الفترة نفسها من العام الماضي، أي أن أداء الشق الإسلامي من البنوك خلال الربع الأول ظل ينمو بمعدلات أعلى.

وبلغ مضاعف السعر إلى الربحية (P/E) لقطاع البنوك العشرة محسوباً على أساس سنوي نحو 16.8 مرة، مقارنة بنحو 13.9 مرة للفترة نفسها من العام الفائت، وثبت العائد على إجمالي الأصول المحسوب على أساس سنوي عند نحو 1.2%، وحافظ معدل العائد على حقوق الملكية على مستواه عند نحو 9.7% للفترتين.

وعند المقارنة ما بين أداء البنوك العشرة، استمر «بنك الكويت الوطني» في تحقيق أعلى مستوى أرباح بين البنوك العشرة ببلوغها نحو 107.7 مليون دينار كويتي (ربحية السهم 17 فلساً كويتياً) أو نحو 43.8% من صافي أرباح القطاع المصرفي، وبارتفاع بنحو 15.1% مقارنة مع الفترة ذاتها من عام 2018، وسبب رئيسي له هو ارتفاع عائدات الفوائد وصافي الإيرادات من التمويل الإسلامي. وحقق «بيت التمويل الكويتي» ثاني أعلى أرباح بنحو 51.6 مليون دينار كويتي (ربحية السهم 7.5 فلساً) أو نحو 21% من صافي أرباح البنوك العشرة، وبنسبة نمو 17.4% بالمقارنة مع الفترة نفسها من العام السابق، نتيجة ارتفاع صافي إيرادات التمويل وأتعاب العمولات وإيرادات الاستثمار. وحقق «بنك وربة» على أعلى نسبة نمو في الأرباح وبنحو 31%، إذ بلغت أرباحه نحو 3.8 مليون مقارنة بنحو 2.9 مليون دينار كويتي، نتيجة ارتفاع حجم المحفظة التمويلية بنحو 16.3% مقارنة مع الربع الأول 2018، إضافة إلى ارتفاع صافي إيرادات الأتعاب والعمولات وصافي إيرادات الاستثمار. بينما حقق «البنك التجاري الكويتي» أرباحاً بلغت نحو 952 ألف دينار كويتي مقارنة بنحو 10.1 مليون دينار كويتي، أي متراجعاً بنحو 90.5% نتيجة ارتفاع المخصصات بنحو 43% خلال الربع الأول. في حين تراجعت أرباح «بنك الكويت الدولي» و «بنك برقان» خلال نفس الربع بنسبة 19.3% و5.8% على التوالي.

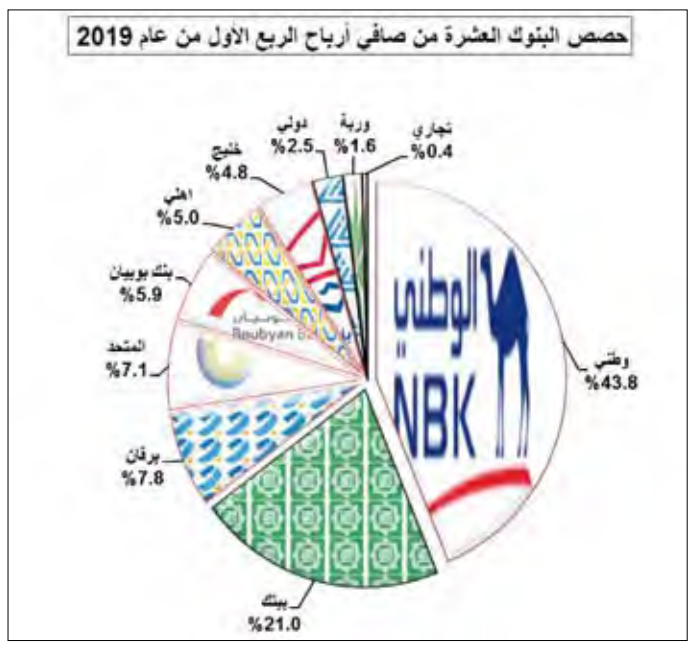

«التجارة» تسجل 347 مخالفة تجارية خلال شهر مايو الماضي

قالت وزارة التجارة والصناعة إن قطاع الرقابة التجارية وحماية المستهلك سجل 347 مخالفة على محلات تجارية خلال شهر مايو الماضي.

وأضافت الوزارة في بيان صحفي أمس السبت ان المخالفات سجلت خلال الكشف على 1221 محلا تجاريا أثناء رقابة المفتشين لعدد 66 جمعية تعاونية و70 بسطة للخضراوات والفواكة اضافة إلى استقبال 1363 شكوى استفسار.

وبينت أن المخالفات المضبوطة جاءت من خلال عدم وجود لائحة اسعار أو تغيير بلد المنشأ وغيرها من المخالفات التي تمت إحالتها الى الجهات المختصة.

وذكرت أن مركز الطوارئ وجه 38 انذارا لعدد من المحلات التجارية كما ان إدارة حماية المستهلك سجلت 17 حالة استدعاء سيارة ودراجة نارية لخلل فني وأعطال متنوعة.

وأفادت بأن مركز الاندلس التابع لادارة حماية المستهلك سجل 87 ترخيصا لعروض معلنة وتخفيضات وتنزيلات برسوم محصلة بلغت 15155 دينارا كويتيا (نحو 50 ألف دولار أمريكي).

وأشارت إلى أن مركز مجمع الافنيوز أصدر 104 تراخيص ما بين تنزيلات وتخفيضات وهدايا مجانية وعروض متنوعة برسوم بلغت نحو 11480 دينارا (نحو 38 ألف دولار) فضلا عن تسجيل قسم العروض المجانية 157 عرضا بقيمة رسوم محصلة 16775 ألف دينار (نحو 55 الف دولار).

حقق 3.82 مليون دينار صافي ربح خلال الربع الأول

«وربة»: 5 رابحين بسحوبات «السنبلة» الأسبوعية

اعلن بنك وربة عن الفائزين في سحب السنبلة الاسبوعي الخامس والعشرون بحضور ممثل عن وزارة التجارة والصناعه و موظفي بنك وربة.

وبالنسبة للعملاء الذين حالفهم الحظ خلال سحب السنبلة الخامس والعشرون، فقد توج 5 رابحين من عملاء بنك وربة حصل كل منهم على 1000 دينار كويتي وهم: محمد احمد محمد البناي، محمد عوض راشد العجمي، فلاح عبيد محمد العجمي، اريام طلال مداد الداهوم العازمي، و صلاح عبد المحسن محمد الموسى. يمثل حساب السنبلة الخيار الأمثل لكل الراغبين بتوفير الأموال وتحقيق عوائد مالية ثابتة على أرصدتهم في الوقت نفسه بالاضافة الى فرصاً للفوز بجوائز نقدية طوال العام. وتماشياً مع رغبته بتطوير وتحديث خدماته وحلوله المصرفية بما يتوافق مع تحقيق المصلحة والفائدة الأكبر لعملائه ونظراً لتنامي قاعدة عملائه والتجاوب الكبير الذي لقاه الحساب، يعيد بنك وربة إطلاق حساب «السنبلة» بحلّة جديدة ومتطورة في 2019 تطوي في ثناياها جوائز نقدية وعينية أكبر ، حيث قام بتعديل وتيرة السحوبات والقيمة الإجمالية للجوائز النقدية والعينية التي يحصل عليها العملاء لتصل الى أكثر من مليون دينار كويتي! وفي سياق آخر جاء في تقرير الشال الأبوعي عن نتائج بنك وربة – الربع الأول 2019 ، لقد أعلن بنك وربة عن نتائج أعماله للربع الأول من العام الحالي والتي تشير إلى أن صافي أرباح البنك (بعد خصم الضرائب) بلغ نحو 3.82 مليون دينار كويتي، بإرتفاع مقداره نحو 904 ألف دينار كويتي ونسبته 31%، مقارنة بنحو 2.92 مليون دينار كويتي للفترة ذاتها من عام 2018. ويعود السبب في إرتفاع صافي الأرباح، إلى إرتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية بقيمة أعلى من إرتفاع إجمالي المصروفات التشغيلية، وبذلك إرتفع الربح التشغيلي للبنك بنحو 2.31 مليون دينار كويتي وبنسبة 33.6%، وصولاً إلى نحو 9.17 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 6.86 مليون دينار كويتي. وفي التفاصيل، ارتفع إجمالي الإيرادات التشغيلية للبنك بنحو 3.35 مليون دينار كويتي أو بنحو 30.8%، وصولاً إلى نحو 14.23 مليون دينار كويتي مقارنة مع نحو 10.88 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من عام 2018. وتحقق ذلك نتيجة إرتفاع بند صافي إيرادات تمويل بنحو 1.36 مليون دينار كويتي وبنسبة بلغت 16.3%، وصولا إلى نحو 9.70 مليون دينار كويتي مقارنة مع نحو 8.34 مليون دينار كويتي. وارتفع أيضاً، بند صافي إيرادات استثمار بنحو 2.42 مليون دينار كويتي، وصولاً إلى 3.51 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 1.09 مليون دينار كويتي. بينما حقق البنك خسارة من تحويل عملات أجنبية بنحو 255 ألف دينار كويتي، مقارنة بأرباح بنحو 475 ألف دينار كويتي حققها في الفترة المماثلة من العام الماضي، أي بانخفاض بنحو 730 ألف دينار كويتي.